سوسيولوجيا الإعاقة: التربية الدامجة بالمغرب

المنطلقات وأبعادها الاجتماعية

الصديق الصادقي العماري[1]

ملخص:

هذه الورقة العلمية، ستحاول التطرق إلى مفهوم الإعاقة، والتأصيل لمفهوم التربية الدامجة كرؤية جديدة لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة العمومية، وتحديد الأسس والمبادئ التي اعتمدتها وزارة التربية الوطنية المغربية خاصة في الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار لتفعيل التربية الدامجة في محاولة لإرشاد وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك تحليل ومناقشة مدى إمكانية هذه الإجراءات من تحقيق هذا النوع من التربية خاصة إذا تمت مقارنتها مع الإمكانات والعدة اللوجيستيكية، والبيداغوجية، والتكوينية على مستوى الموارد البشرية المتوفرة...، وكذلك الوضعية الاجتماعية للأسر والأطفال من حيث الهشاشة الاجتماعية، إضافة إلى الممكنات على مستوى سوق الشغل.

فالحديث عن نظام تربوي دامج هو حديث عن مبادرة المدرسة النظامية في اتخاذ نهج ديمقراطي، بمعنى أن تنجح المدرسة في تربية جميع الأطفال مهما كانت وضعياتهم داخل مجالها الجغرافي، وأن تكون قادرة على إقرار ذلك على مستوى التنظير والتنزيل، فالمدرسة الدامجة تعد الوسيلة والآلية الناجعة لمحاربة كل الوضعيات التمييزية، من خلال القضاء على كل أشكال التفريق والفصل في أفق خلق مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية.

وبخصوص المغرب، يتضح أن المبادرة تمت منذ عهد بعيد، فقد صدر قانون إلزامية التعليم في المغرب منذ 13 نونبر 1963، وتم تتميمه بظهير رقم 04.00. فالتعليم يعد حقا مجانيا تكفله الدولة، وبالرغم من أن هذا القانون لم ينص صراحة على الأطفال في وضعية إعاقة إلا أنه يشمل جميع الأطفال من دون استثناء. غير أن "محاولة تنزيله على أرض الواقع منذ صدوره إلى حدود اليوم أبانت عن استحالة شبه مطلقة" (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، منظمة اليونيسيف ومنظمة إعاقة دولية 2016، 5) وسعيا تجاوز عراقيل تطبيقه، خاصة ما يتعلق بإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة، تم إصدار الميثاق الوطني للتربية والتكوين﴿2000﴾، والمخطط الاستعجالي﴿2012﴾، والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وتعزز ذلك كله بالقانون الإطار﴿2019﴾، مع التنصيص صراحة على ضرورة إدماج هذه الفئة، من خلال اعتماد جملة من الإجراءات والمقتضيات والمشاريع.

الكلمات المفاتيح: سوسيولوجيا-الإعاقة-التربية-الدامجة-المغرب-الاجتماعية–

[1] طالب باحث في سلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس

مقدمة

التربية ظاهرة اجتماعية تشمل جميع مناحي تنشئة الفرد، بما فيها المعرفية والجسدية والمهارية والانفعالية والثقافية والاجتماعية... فالطفل ليس حكرا على المدرسة وحدها، وإنما تتقاسمه مجموعة من مؤسسات المجتمع المختلفة والمتنوعة، حيث تتكامل بنيويا ووظيفيا تساهم في تكوين وتأهيل هذا الطفل حتى يكون قادرا على الاندماج في الحياة الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص الاندماج السوسيو اقتصادي. وبالتالي فالسوسيولوجيا تنظر إلى التربية باعتبارها نسقا تتداخل فيه العديد من البنيات التي بالضرورة يجب أن تكون متكاملة ومتوازنة، وهي تنشئة شاملة تمتد أبعادها إلى المساهمة في استمرارية تقدم وتطور المجتمع، من خلال تمكين الفرد من مهنة أو حرفة يكون له من خلالها دور فاعل وبارز في المجتمع.

أما التربية الخاصة بفئة المعاقين والموهوبين فتختلف عن التربية العامة، تعتمد على أساليب ومناهج وبيداغوجيات... تتماشى مع الخصوصيات النمائية لهذه الفئة من حيث القدرة الاستيعابية ومعيقات التواصل مع الآخر، وطرق وآليات التعلم، حسب نوع الإعاقة وأسبابها وإمكانات تسهيل وتيسير التعلم. والأمر كذلك يرتبط بالأستاذ الذي يدرس هذه الفئة من حيث الكفايات المهنية المطلوب توفرها كما هو الحال بالنسبة لتقنيات وطرق تنزيلها خاصة في ما يتعلق بالنقل الديدكتيكي وتقنيات التنشيط وأساليب الترفيه...، كما هو الحال بالنسبة لنوع المحتوى ومدى ملاءمته لنوع الإعاقة. و إدماج المعاقين في التربية والتكوين العمومي بالمغرب جاء من باب تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع، وهو في حد ذاته مطلب دستوري أتاح الفرصة للجميع بهدف التعلم والاستفادة من العلم والمعرفة، للمساهمة في تقدم وتطور المجتمع. لذلك يعد هذا المطلب إنسانيا قبل كل شيء ليكون بعد ذلك حقا اجتماعيا لتجاوز الإقصاء الذي يهدد بعض أفراد المجتمع المغربي.

و الحديث عن نظام تربوي دامج هو حديث عن مبادرة المدرسة النظامية في اتخاذ نهج ديمقراطي. أي أن تنجح المدرسة في الانصاف وتكافؤ الفرص. وبخصوص المغرب، فقد تم إصدار قانون إلزامية التعليم منذ 1963، وتم تتميمه بظهير رقم 04.00. فالتعليم يعد حقا مجانيا تكفله الدولة، وبالرغم من أن هذا القانون لم ينص صراحة على الأطفال في وضعية إعاقة إلا أنه يشمل جميع الأطفال من دون استثناء. غير أن "محاولة تنزيله على أرض الواقع منذ صدوره إلى حدود اليوم أبانت عن استحالة شبه مطلقة". (وزارة التربية الوطنية, منظمة اليونيسيف ومنظمة إعاقة دولية دجنبر 2016، 08).

وإذا كانت الدول المتقدمة قد استطاعت-على الأقل- التحكم في تداعيات المشكلة ولو بمنظار مادي، فإن المجتمعات النامية بصفة عامة، والعربية بصفة خاصة، لا تزال جهودها في هذا الصدد متذبذبة

ومشتتة، وتكاد تنحصر في اعتماد سياسات هشة تقتصر على التنظير، وبعضها الأخر عبارة عن جهود تطوعية غير رسمية ومساعدات مناسباتية آنية سرعان ما تنطفئ.

وبخصوص المغرب، فقد أولى اهتماما لفئة المعاقين، انطلاقا من بعض نصوص الدستور المغربي 2011، ومن خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000، كذلك المخطط الاستعجالي 2009-2012، والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون الإطار2019، وبعض التقارير الخاصة بالمجلس الأعلى للتربية والتعليم والتكوين خاصة 2008 و2014، غير أن السؤال يعد مشروعا الآن للبحث والتنقيب عن كل الآليات والسبل والخطط الاستراتيجيات والإطار العام لتحقيق إنصاف هذه فئة فيما يتعلق بالتربية والتكوين. فما هو السياق الذي جاءت فيه التربية الدامجة؟ و ما المقصود بالتربية الدامجة أولا؟ وما الأطر المؤسساتية المؤطرة لهذه التربية؟ وما هو واقع حالها الآن؟ وهل يمكن التسليم بمقتضيات الرؤية الاستراتيجية لإدماج هذه الفئة باعتبارها المخطط الجديد الذي نص صراحة على ضرورة الإدماج الفوري؟ وإن كان الأمر كذلك ما هي تمظهرات هذه الرؤية وأبعادها الاجتماعية؟ هل يكفي إدخال فئة المعاقين ضمن المدرسة العمومية للحكم على جدية المبادرة؟ وما علاقة إدماج هذه الفئة مدرسيا بالاندماج الاجتماعي؟

1. الإعاقة ومؤشراتها الاجتماعية

تعد الإعاقة من الظواهر التي أصبحت تؤرق كاهل المجتمعات على اختلاف أنواعها، لكونها أصبحت ميزة من ميزات التأخر في مسلسل النمو والتطور. فالشخص المعاق أضحى يعيش العزلة والتهميش بسب موانع وحواجز عدة تجعله يشعر أنه في منزلة أدنى من الشخص العادي، لذلك يمكن القول إن الإعاقة تعني "العرقلة والحرمان. والعائق المانع. فهي إذن كل عرقلة تحد من قدرات شخص ما في الانخراط في الحياة العادية والطبيعية، وهي كل عجز أو قصور يصيب ذهن أو أحد أجهزة الجسم البشري ووظيفة عضو من أعضائه" (الصويني حسن 2014، 03). إذن، هي حاجز يعرقل إمكانات شخص معين، ويحد من عمل قدراته وتوظيفها، سواء تعلق الأمر بالحركة أو الذهن أو البصر، إنها تحول دون قيام الشخص بأنشطته اليومية العادية على غرار الأشخاص العاديين.

وفي نفس السياق، ورد تعريف الإعاقة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأن المعاقين هم "من يعانون من نواحي ضعف طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو حسية، قد تمنعهم، في التعامل مع مختلف الحواجز ، من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين ﴿المادة 1﴾" (,

هولنويجر جوديث 2014، 07). وبالتالي نكون أمام حالة تمييز بين فئة اجتماعية تعيش حياتها بشكل طبيعي، وأخرى تعيش نواقص وموانع وضعف على مختلف الأصعدة. إذ يمكن وصف عناصر هذه الفئة بأنهم "أولئك الأفراد الذين يحتاجون إلى خدمات خاصة طوال حياتهم أو فترة من حياتهم، وذلك للارتقاء بنموهم الطبيعي، أو مساعدتهم على التعلم والاكتساب أو التدريب، لكي يتوافقوا مع متطلباتهم الذاتية أو الواقعية، ويكونوا قادرين على ممارسة وظيفة مهنية أو حرفية" (حمداوي جميل 2014، 117). من هنا، تعد هذه الفئة حالة إنسانية تعيش نقصا واحتياجا لمجموعة من الخدمات والمساعدات، لذلك، هي في حاجة لممارسة الحياة بشكل طبيعي أسوة بالأشخاص العاديين، خاصة فيما يتعلق بالتربية والتعلم، لأنه يعد البوابة الرئيسية للعيش في المجتمع من دون الإحساس بالنقص أو الدونية، للتمكن من التكوين والتأهيل للاندماج في الحياة الاجتماعية عبر قيامهم بدور أو وظيفة أساسية تساعدهم على المساهمة في تنمية ذواتهم والمشاركة في تقدم المجتمع.

الإعاقة مفهوم شامل تتداخل فيه مجموعة من العوامل المركبة، ولا يمكن تحديده من وجهة نظر واحدة، أو بناء على رؤية أو موقف منعزل ومنكفئ على ذاته، وإنما بناء على نظرة شاملة نسقية لكل ما يتفاعل مع الشخص المعاق في البيئة المحيطة به، وبالتالي، "لا ينبغي فهم الإعاقة انطلاقا من رؤية طبية أو اجتماعية فقط، وإنما باعتبارها تفاعلا ديناميا بين الظروف الصحية والعوامل الشخصية الأخرى ﴿العمر، والجنس، ومستوى التعليم﴾، وكذلك العوامل الاجتماعية والبيئية والمادية. إن هذا النموذج هو الذي يشكل الإطار المفاهيمي المعتمد من قبل المنظمة العالمية للصحة عام 2001 ، تحت اسم «التصنيف الدولي للأداء والإعاقة »، الذي عوض التصنيف العالمي للإعاقة. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2012، 25). فالشخص المعاق هو عبارة عن نتاج لمحددات وراثية، وتمثلات ثقافية، وخصائص نمائية، وعلاقات تفاعلية داخل جماعة اجتماعية معينة، وبالتالي هناك مجموعة من المؤثرات الاجتماعية-على وجه الخصوص- تجعله في وضعية هشة وفي حالة عزلة وتهميش بدعوى حالة النقص أو القصور الذي يطاله، والأمر هنا يتعلق بالصورة النمطية التي تشكلت حوله على التاريخ.

وبهذا المعنى، تعد مشكلة الإعاقة هما مجتمعيا وليست مسؤولية فرد لوحده دون غيره، فالشخص المعاق يعد إنسانا له مميزات خاصة في جوانب عدة، ويتميز بالحس الإنساني والتفاعل والتواصل، كما يتصف بقدرات وإمكانات ومهارات لها قيمتها وفاعليتها، و في هذا الإطار، يؤكد المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أن الإعاقة هي "ضياع أو محدودية إمكانيات المشاركة في المجتمع والحياة العامة على قدم المساواة مع الآخرين. وتشخيص الإعاقة...، لا يركز على وجود الشخص في وضعية إعاقة في حد ذاته، وإنما على التفاعلات مع البيئة التي يعيش فيها، بحيث أصبح هذا الشخص يعبر عن

الاختلاف، وأصبحت الإعاقة مسؤولية مجتمعية ناتجة عن الحواجز التي تتولد داخل التفاعل بين هذا الشخص، وبين البيئة الاجتماعية. ذلك أن السياق المجتمعي هو الذي يولد الحواجز والمعيقات التي تمنع الشخص من التعبير عن ذاته ومن التعلم والمشاركة والاندماج. وهذا ما يبرر الانتقال من استعمال عبارة «الشخص المعاق» أو ﴿الشخص ذي الإعاقة﴾، إلى استعمال عبارة «الشخص في وضعية إعاقة»". (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يونيو 2019، 08).

مما سبق، يمكن القول إن الإعاقة ظاهرة اجتماعية بامتياز، تتجلى في حالة التهميش والعزلة التي يعيشها الشخص المعاق داخل جماعة اجتماعية معينة، حيث يشعر بالعزلة والإقصاء بل كونه عالة على المجتمع. فحالات النقص أو الحاجز العقلي أو الحسي أو الحركي... الذي يطاله باستمرار يضعه أمام حالة التمييز والفصل مقارنة مع الإنسان العادي. وهذا تزداد وضعية المعاقين تأزما لتساهم في ظواهر أخرى كاستفحال الفقر والهشاشة في الأسر ، وبالتالي تطور الفوارق الفردية والاجتماعية مما يحول دون التطور والتقدم المنشودين.

وأمام هذه المعضلة، بُذلت جهود على جميع الأصعدة من أجل الاهتمام بفئة المعاقين، باعتبارهم مواطنين إليهم حقوق إنسانية واجتماعية ومهنية...الخ، حيث تجندت المنظمات والهيئات الدولية والوطنية رغبة في تشخيص الظاهرة في محاولة جريئة للتعرف على أسباب الإعاقة وطرق وأساليب الاهتمام بالشخص المعاق لتمكينه من الاندماج في الحياة الاجتماعية. فالإعاقة يمكن اعتبارها عجزا وظيفيا لعضو معين و جزءا من التنوع المجتمعي الذي يجب أن نتعايش معه بدون عقد أو تمثلات نابعة من صورة نمطية وليدة العادات والتقاليد السلبية.

فالإعاقة من المشكلات الاجتماعية التي عانتها المجتمعات والأمم على مر التاريخ، ولازالت تشكل هاجسا، خاصة على مستوى البحث العلمي بغية الكشف عن الأسباب، والبحث عن الحلول الناجعة للارتقاء بالشخص المعاق إلى مستوى الشخص العادي. و تباينت المجتمعات في نظرتها للمعاقين وفي تعاملها معهم حسب العادات والتقاليد والأعراف والتمثلات السائدة فيها، "فبعض المجتمعات نظرت إليهم نظرة ازدراء وحقرت من شأنهم كما في الحضارة اليونانية والرومانية، وبعضها نظر إليهم نظرة شفقة ورحمة كما في الحضارة الإسلامية، أما في المجتمعات المعاصرة فقد شهد المعاقون اهتماما متزايدا تمثل في اعتبارهم مواطنين لهم الحق في العيش الكريم بل ومحاولة التعرف العلمي على مسببات الإعاقة ونتائجها ومن ثم العمل على تلافيها" (عبد المحسن الفوزان 2001، 15). فالعناية بالمعاقين وأسرهم تشكل إحدى مؤشرات حضارة الأمم، ومن هنا فإن رعاية هذه الفئة يعد بمثابة مبدأ إنساني وحضاري نبيل يؤكد على أهمية حقوق المعاقين وأسرهم.

وقد قامت منظمة الأمم المتحدة بتجنيد كافة إمكاناتها المادية والبشرية لتقديم إحصاءات دقيقة عن الإعاقة حيث أفادت تقارير لمنظمة الصحة العالمية أنه "يزيد العدد المقدر للأشخاص المتعايشين مع شكل ما من أشكال العجز على مليار شخص. ويمثل ذلك 15% من سكان العالم. وهناك 110 مليون (2.2%) و190 مليون شخص (3.8%) بالغ من العمر 15 عاماً أو أكثر يعانون من صعوبات جسيمة في أداء الوظائف. وفضلاً عن ذلك، فإن معدلات العجز في زيادة، ويُعزى ذلك في جزء منه إلى شيخوخة السكان وزيادة الحالات الصحية المزمنة" (منظمة الصحة العالمية 2020، 16). وهي معدلات تؤشر إلى حجم الظاهرة وضخامتها، و إلى نوع الإهمال والتهميش الذي طال فئة المعاقين، وقد تزايدت هذه النسب حسب تقارير البنك الدولي الذي أكد أنه "يعاني مليار شخص أو 15% من سكان العالم من بعض أشكال الإعاقة، وتزداد الإعاقة انتشارا في البلدان النامية. ويتعرض خُمس الإجمالي العالمي، أو ما بين 110 ملايين و190 مليون شخص، لإعاقة شديدة". (البنك الدولي 2019، 04).

ونتيجة لذلك فقد حرموا من المشاركة في عمليات التنمية ومن الوظائف ذات الدخل المناسب، فضلا عن إقصائهم من المشاركة في الحياة السياسية...، حيث أدى هذا الوضع إلى مشاكل أخرى كالفقر والهشاشة الاجتماعية، و "زيادة خطر الإعاقة من خلال سوء التغذية وضعف إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والعمل في أوضاع غير آمنة وبيئة ملوثة، ونقص مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي. وربما زادت الإعاقة من خطر الفقر عن طريق نقص فرص العمل والتعليم وضعف الأجور وزيادة تكلفة المعيشة مع الإعاقة" (البنك الدولي 2019، 04). إن الإعاقة ظاهرة مركبة تتشكل داخل منظومة من العوامل المعقدة، لأنها تشتغل في علاقات مترابطة مع بنيات أخرى داخل المجتمع نفسه، باعتبار المجتمع ينمو ويتطور بشكل بنيوي وظيفي، حيث أن لهذه البنيات وظيفة مهمة، وعلى جميع الوظائف أن تتكامل لتحقيق التوازن، وأي خلل في إحدى البنيات قد يسبب تعثرا لرقي لمجتمع ككل.

وتبذل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ﴿اليونسكو﴾ مجهودات جبارة للرفع من قيمة وفعالية فئة ذوي الإعاقة، لذلك "تنص المادة 24 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه يجب على الدول الأطراف اتخاذ خطوات لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقات على التعليم الأساسي والثانوي الجيد والجامع والمجاني على قدم المساواة مع الآخرين في المجتمعات التي يعيشون فيها. وبما أن اليونسكو تتبع النهج القائم على الحقوق، فإنها تشجع على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وممارسات تعليمية شاملة لضمان تكافؤ فرص التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة" (اليونسكو 2020، 21).

وفي إطار الاهتمام بفئة المعاقين، يتحدث المهتمون بمجال التربية خاصة عن وجود أربعة أنماط متمايزة، يعكس كل واحد منها فلسفة خاصة في التعاطي مع الظاهرة التربوية ومع المستفيدين منها. وهذه الأنماط تمثل في الواقع التطور الحاصل على مستوى تأمين حق التربية لجميع الأطفال واليافعين. "فمن التربية العادية التي لم تكن تعير اهتماما ملحوظا للأطفال الموجودين في وضعية إعاقة، إلى التربية الخاصة التي أفردت رعاية خاصة لهؤلاء الأطفال في فضاء خاص بهم، إلى التربية الإدماجية التي منحتهم مكانا داخل المدرسة العادية، لكن مع إرغامهم على التكيف مع نظامها بما هو عليه على مستوى البرامج والطرق وإجراءات التقويم، إلى التربية الدامجة التي حاولت تجاوز نقائص التربية الإدماجية وخلق تصور جديد للتعاطي مع الأطفال في وضعية إعاقة داخل فصل دراسي عادي" (مديرية المناهج 2019، 15).

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن ثلاثة اتجاهات رئيسية. الأول، قائم على الفصل والتمييز، وبالتالي فالأطفال في وضعية إعاقة ينبغي أن يصنفوا حسب نوع الإعاقة، وأن يوضعوا بمؤسسة خاصة تستجيب لاحتياجاتهم المرتبطة بنوع القصور الذي يحملونه. والثاني، إدماجي يرى أن هؤلاء الأطفال يجب أن يوضعوا في مؤسسة تعلمية عادية ضمن أقسام خاصة، أو في قسم عادي في غياب المساعدة والدعم الملائمين. أما الثالث فإنه يتأسس على مقاربة دامجة تؤكد على الاعتراف بضرورة تغيير القناعات والسياسات والممارسات التربوية داخل المؤسسات التعليمية، وذلك من أجل الاستجابة لمختلف الاحتياجات الفردية لجميع المتعلمين. فما هي التربية الدامجة؟ وما هي منطلقاتها وآليات تنزيلها؟ وهل المغرب يستجيب في هذا النوع من التربية إلى الخصوصيات المتفق عليها دوليا؟

2.حول التربية الدامجة

تعد التربية بشكل عام تنشئة اجتماعية للفرد تنطلق من الولادة، وهي عملية تنموية بامتياز، تسعى إلى إكساب الفرد مجموعة من المعارف والمهارات والقدرات والإمكانات المختلفة والمتنوعة، وبذلك "تزويد الفرد بخبرات معينة على مستوى الوظائف، من خلال ضبط سلوكه وإشباع حاجاته ومساعدته على تمثل ثقافة المجتمع ومعاييره، ومن ثم إكسابه معرفة بأدواره ومراكزه الاجتماعية المتوقعة منه، بناء على القيم والاتجاهات والرموز وأنماط السلوك والعناصر الثقافية الخاصة بالجماعة" (الصادقي العماري الصديق 2018، 29). أما التربية الخاصة بفئة المعاقين فتختلف عن التربية العامة، إذ تعتمد أساليب ومناهج وبيداغوجيات تتماشى مع خصوصيات هذه الفئة من حيث القدرة الاستيعابية ومعيقات التواصل، وطرق وآليات التعلم، و نوع الإعاقة وأسبابها وإمكانات تسهيل وتيسير التعلم.

عمليا، يترجم مفهوم الإدماج بمجموعة متنوعة من الخدمات تراوح بن القسم الدراسي العادي، والمركز الاستشفائي؛ لذلك يمكن اعتبار بعض الممارسات التمييزية ملائمة للهدف المطلوب. "للإدماج ﴿Inclusion﴾ وجهان رئيسيان: الإدماج الجسدي، ويعنى تواجد التلاميذ في وضعية إعاقة وباقي التلامذة في نفس الأماكن، والإدماج الاجتماعي. يعني أن التلاميذ في وضعية إعاقة يشاركون في نفس التفاعلات التي يشارك فيها التلاميذ الآخرون. وقد أدى هذا المفهوم إلى إصدار تشريعات، وسن سياسات، وتطبيقات جد متباينة بين بلد وآخر، كما أسفر عن ظهور قطاع التربية الخاصة l'éducation spéciale، وهو قطاع جد متميز عن قطاع التعليم النظامي" (الهيئة الوطنية لتقييم منظزمة التربية والتكوين والبحث العلمي 2019، 07).

إن فئة المعاقين تعيش ظروفا غير عادية وتحتاج إلى الاهتمام من خلال تربية "تقوم برعايتهم: حسيا، وجسميا، وعقليا، وتأهيلهم بشكل يضمن تنمية ما لدى هذه الفئات من قدرات إلى أقصى حد ممكن، ليصبحوا قادرين على قضاء حاجاتهم باستقلالية، واكتساب مهارات العمل اللازمة لكسب العيش، ويصبحوا بذلك قوى عاملة تعمل على تقدم المجتمع، دون أن يكونوا عالة عليه لينالوا عطف الآخرين" (حسين عصام 2009، 06). من هذا المنطلق، تعد تربية المعاقين وفق نموذج قويم يساعدهم على إبراز طاقاتهم وإمكاناتهم داخل المجتمع، شكل أنساني وديمقراطي يمنحهم الحق في ممارس حياتهم بشكل مواطن من خلال تحمل المسؤولية وامتهان حرفة أو وظيفة تجعلهم يشاركون في تنمية وتطوير أنفسهم وتقدم مجتمعهم، وفي ذلك جانب إنساني لإنصاف هذه الفئة إلى جانب الأشخاص العاديين. لذلك ترتبط التربية الدامجة ب "مجموع الخدمات العامة الهادفة التي تقدم للطفل غير العادي، وهو الذي يبعد عن مستوى الأطفال العاديين فيتفوق عليهم أو يقل عنهم، وذلك لتوفير ظروف مناسبة له لكي ينموا نموا سليما يؤدي إلى تحقيق الذات" (عبد الغفار عبد السلام و الشيخ يوسف 1966، 12).

فتربية الفئة التي تعاني نقصا أو عجزا في بعض جوانب الشخصية لا تقتصر على السمع أو البصر أو عجز الحركة فقط، وإنما تشمل العديد من الجوانب السلوكية أو الجسدية أو العضوية، أو الذهنية...، لذلك يرى البعض أن تربية هذه الفئة هي "تربية المعوقين سمعيا أو بصريا أو فكريا، وهذا الاعتقاد قاصر، لأن هذه التربية أعم وأشمل، فهو يتضمن تربية الأطفال غير العاديين، فهي تشمل ضعاف القلب، والمرضى بأمراض مزمنة، والمتفوقين عقليا، والمصابين بأمراض كلامية، وذوي الإصابة الدماغية، والاضطرابات السلوكية، والانفعالية، والعاجزين عجزا جزئيا" (عبد المجيد عبد الرحيم وبركات أحمد لطفي 1979، 10).

وفي نفس السياق، تعددت الآراء والتعريفات حول هذا النوع من التربية، حيث ترى منظمة اليونسكو أن التربية الدامجة هي: "تربية مبنية على حق الجميع في تربية ذات جودة تستجيب لحاجات التعلم الأساسية، وتثري وجود المتعلمين. ولأنها تتمحور بالخصوص حول الفئات الهشة، فهي تحاول أن تطور بالكامل إمكانات كل فرد. ولذلك يكون الهدف النهائي للتربية الدامجة ذات جودة هو إنهاء جميع أشكال التمييز وتعزيز التماسك الاجتماعي" (مديرية المناهج 2019، 14). من خلال هذا الرأي، يتضح بالملموس أن التربية الدامجة حق مشمول بالحماية، وأنها تشمل كل الإمكانيات والأساليب والطرق التي من شأنها القضاء على حالة التمييز والإقصاء والتهميش الذي يطال فئة المعاقين، بغية مساعدتهم على الاندماج في الحياة الاجتماعية خاصة السوسيو اقتصادي منه. و الأمر نفسه أكدته منظمة إعاقة دولية بأن التربية الدامجة "تعني نظاما تربويا يأخذ بعين الاعتبار في مجال التعليم والتعلم الاحتياجات الخاصة لكل الأطفال واليافعين الموجودين في وضعية تهميش وهشاشة، بمن فيهم الأطفال في وضعية إعاقة. إنها تستهدف إزاحة التهميش عن الجميع وتحسين شروط التربية للجميع" (مديرية المناهج 2019، 14).

أما بخصوص فلسفة الدمج وأهدافها وأبعادها الكبرى في علاقتها بفئة المعاقين، فهي تسعى إلى إنهاء حالات التمييز والفصل، و تعني استبعاد «التمييز أو التقييد على أساس الإعاقة»، الذي يكون غرضه أو أثره إضعاف أو إحباط الاعتراف بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة مع الآخرين، في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو الاعتبارية أو أي ميدان آخر. ويشمل هذا الاستبعاد جميع أشكال التمييز، بما في ذلك الحرمان من ترتيبات تيسيرية معقولة ﴿اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) 2006 (المادة 2﴾" (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يونيو 2019، 08). فقد تم تجاوز فكرة الاندماج إلى مفهوم الإدماج لما له من أبعاد أكثر اتساعا وشمولية لكل الجوانب الاجتماعية، لأن الغرض هو أن تكون لكل مكونات التربية الدامجة امتدادات اجتماعية وظيفية، وتجاوز المقاربة النفسية في التعامل مع معضلة المعاقين إلى المقاربة الاجتماعية المتكاملة.

مما سبق، يتضح أن التربية الدامجة عبارة عن مجموعة من الخدمات والوسائل والتقنيات والإجراءات... المساعدة على إكساب الفرد صاحب إعاقة خاصة جملة من الإمكانات والقدرات والمهارات والاستعدادات والقيم والوظائف...، لتمكينه من الاستقلالية والحرية، ليكون قادرا على الاندماج في المجتمع ومؤسساته المتنوعة أسوة بالشخص العادي. وتهدف هذه التربية إلى تحقيق تكافؤ الفرص ومحاربة التمييز والإقصاء الاجتماعي.

3.الأطر المرجعية للتربية الدامجة بالمغرب

يشكل الدستور المغربي لسنة 2011 قفزة نوعية في جميع المجالات، خاصة ما يتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وقد تضمن في بعض فصوله ما يتعلق بتربية وتكوين فئة المعاقين، وخارطة الطريق لإنصاف هذه الفئة على غرار الفئات الأخرى، وفي هذا الصدد يقر على "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان" (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030، 75). ومن هذا المنطلق، حظي الأشخاص في وضعية إعاقة بمكانة متميزة على مستوى الخطط والمشاريع، مهما كان نوع الحاجة أو الإعاقة التي تحول دون تبوء المكانة الاجتماعية والإنسانية، لذلك أكد الدستور كذلك على أن "تقوم السلطات العمومية بوضع و تفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة" (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030، 77).

ويعد الميثاق الوطني للتربية والتكوين﴿2000﴾ بمثابة الوثيقة التربوية المتعاقد حولها بين جميع أطياف المجتمع المغربي، وقد تضمن في بعض بنوده ضرورة الاهتمام وإنصاف ذوي الإعاقة، وفي هذا الإطار يقول: "رعيا لحق الأشخاص المعوقين، أو الذين يواجهون صعوبات جسمية أو نفسية أو معرفية خاصة في التمتع بالدعم اللازم لتخطيها، تعمل سلطات التربية والتكوين، على امتداد العشرية الوطنية للتربية والتكوين، على تجهيز المؤسسات بممرات و مرافق ملائمة و بوضع برامج مكيفة وتزويدها بأطر خاصة لتيسير اندماج الأشخاص المعنيين في الحياة الدراسية، وبعد ذلك في الحياة العملية" (وزارة التربية الوطنية 2000، 49). وبهذا المعنى، ظهر مدى قيمة الأشخاص المعاقين في خطط وبرامج وزارة التربية الوطنية بالمغرب، من أجل إنصاف وتكافؤ الفرص، ومحاولة إدماج هذه الفئة في النظام التعليمي. ومنذ إصدار هذه الوثيقة المرجعية أصبح لفئة المعاقين مكانة في الإصلاحات التربوية والبرامج التعليمية.

وسعيا لتحقيق هذه الغاية، عملت وزارة التربية الوطنية على توفير السبل والآليات الضرورية لإدماج فئة ذوي الإعاقة بمختلف أشكالها وأنواعها، من خلال "فتح المعاهد والمدارس المتخصصة في هذا المجال، بشراكة بين سلطات التربية والتكوين والسلطات الحكومية الأخرى المعنية، والهيئات ذات الاختصاص على أوسع نطاق ممكن. تعزز مصالح الصحة المدرسية والجامعية، وتجهز وتؤطر على نحو يضمن الوقاية الفعالة والعلاجات الأولية لكل تلميذ أو طالب، وذلك بتعاون و شراكة مع السلطة المشرفة على قطاع الصحة والمؤسسات الجامعية و التكوينية المختصة في هذا المجال، وكذا كل المنظمات ذات الاهتمامات الوقائية والصحية والطبية. يحدث نظام تعاضدي للتأمين الصحي للطلبة بأسعار تكون في متناول الجميع وبدعم من الدولة" (وزارة التربية الوطنية 2000، 49).

إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فتح المجال لإدماج فئة ذوي الحاجات الخاصة منذ إصداره سنة 2000، ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لذلك، على مستوى البرامج والمناهج التربوية، وكذا تجهيز المؤسسات، وحتى على مستوى الجانب الصحي والنفسي والمعرفي والبيداغوجي...، وتبقى مسألة التنزيل على أرض الواقع تتطلب وقتا وإرادة فعلية.

وفي نفس السياق، وتعزيزا لما تم التطرق إليه في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، جاء المخطط الاستعجالي (2009-2012) بغية تسريع وتيرة تنزيل المقتضيات الخاصة بإدماج ذوي الحاجات الخاصة، وذلك بالتركيز على الجانب التقني والمعرفي والمنهجي، وكانت الانطلاقة من سلك التعليم الابتدائي، إذ إنه أصبح "من حق كل طفل ذي احتياجات خاصة أن يحصل على مقعد بالمدرسة. فالنجاح المدرسي ينبغي أن يشمل كل المتعلمين مهما كانت طبيعة احتياجاتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، و في ما يخص الأطفال الذين يعانون من الإعاقة، سوف يرتفع عدد الأقسام المدمجة في التعليم الابتدائي بشكل ملحوظ، تطبيقا لاتفاقية التعاون الرباعية المبرمة سنة 2006. وهكذا سوف يتم إنشاء 800 قاعة مدمجة إضافية خلال الفترة التي يغطيها البرنامج الاستعجالي" (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2008، 26-27). وقد سلكت الوزارة منهجية محددة في إدماج الأطفال أصحاب الحاجات الخاصة مبدأ الشراكة والتعاون مع الفاعلين التربويين والاقتصاديين والاجتماعيين، رغبة منها في مشاركة الجميع لتحقيق سبل إخراج هذه الفئة من العزلة والتهميش، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. غير أن الأمر لم يتحقق كما تم التخطيط له نظريا، لأن مسألة حصول كل طفل معاق على مقعد بالمدرسة لم تتم ولم تتجاوز المسألة اعتماد بعض المؤسسات القليلة جدا على سبيل التجربة فقط.

أما بخصوص الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، التي رفعت شعارات أكثر تحفيزا ودعوة للإسراع بتنزيل المقتضيات السابقة، مدعمة بإجراءات ومضامين جديدة، فقد تناولت في بعض مضامينها صراحة إدماج فئة المعاقين، كالتالي: (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030، 16)

✓ إدماج الأطفال المعاقين في المدارس لإنهاء وضعية الإقصاء و التمييز، أخذا بالاعتبار نوعية الإعاقة، مع توفير المستلزمات الكفيلة بضمان إنصافهم و تحقيق شروط تكافؤ فرصهم في النجاح الدراسي إلى جانب أقرانهم.

✓ تربية و تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة، من خلال:

- وضع مخطط وطني لتفعيل التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة، على المدى القريب، يشمل المدرسين، والمناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية، وأنظمة التقييم

والدعامات الديداكتيكية الملائمة لمختلف الإعاقات والوضعيات. على أن يتم تفعيل هذا المخطط على المدى المتوسط؛

- تكوين مدرسين متمكنين من التربية الدامجة، وإدراجها ضمن التكوين المستمر للأطر التربوية، وتوفير مساعدين للحياة المدرسية؛
- تكييف الامتحانات وظروف اجتيازها مع حالات الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تعزيز الشراكة مع القطاع الحكومي المكلف بالصحة ومع المجتمع المدني، قصد إحداث وحدات صحية متعددة الاختصاصات، لتشخيص وتتبع حالات الإعاقة بين المتعلمين و المتعلمات، وتمكينهم مما يلزم من رعاية طبية؛
- الانفتاح على شراكات أكاديمية مع مؤسسات أجنبية في سياق إرساء تكوينات في هذا المجال، بمؤسسات جامعية مغربية من قبيل كلية علوم التربية.

✓ إدماج محاربة التمثلات السلبية و الصور النمطية عن الإعاقة في التربية على القيم و حقوق الإنسان، وفي الإعلام بمختلف أنواعه وقنواته.

مما سبق، يتضح الأفق الذي تسعى الرؤية الاستراتيجية إلى تحقيقه فيما يتعلق بالتربية الدامجة، وهي مقتضيات ومضامين جد دقيقة، تتضمن تقريب فئة المعاقين من الحقوق المنصوص عليها في المرجعيات السابقة، ويشمل ذلك ما يتعلق بالشأن التربوي والبيداغوجي والديدكتيكي، كما يتعداه إلى الأبعاد الاجتماعية الخاصة بمكانة هذه الفئة، وخلق سبل إيجابية في العلاقات والوظائف، بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص بينها وبين الأشخاص العاديين لضمان العيش الكريم.

ومن أجل منح المقتضيات والإجراءات السابقة في الرؤية الاستراتيجية الصبغة الإلزامية، عملت وزارة التربية الوطنية على إصدار قانون إطار يتضمن المواد والقوانين الملزمة لتحقيق التربية الدامجة، إذ ينص هذا القانون صراحة على أن: "تعمل الدولة على تعبئة جميع الوسائل المتاحة، واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتمكينهم من حق التعلم واكتساب المهارات والكفايات الملائمة لوضعيتهم" (وزارة التربية الوطنية 2019، المادة 25). وبالتالي تنزيل التربية الدامجة يعد شأنا مشتركا تكفله الدولة والمؤسسة الوصية على القطاع وكذا الجمعيات والمنظمات، من أجل تأهيل وتكوين هذه الفئة، بما يكفله القانون.

إن المسؤولية الملقاة على عاتق كل المتدخلين تقتضي التزكية الحكومية من داخل البرنامج العام، حيث "تضع الحكومة، خلال أجل ثلاث سنوات، مخططا وطنيا للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة، ضمن مختلف مكونات المنظومة، قوامه تعزيز وإرساء تكوينات مهنية

وجامعية في مجال تربية هؤلاء الأشخاص و تكوينهم، والسهر على تتبع تنفيذه وتقييمه" (وزارة التربية الوطنية 2019، المادة25). وبهذا المعنى، لا بد من إرساء نظام خاص بالتكوين والتأطير للفئات التي ستقوم بتنزيل وتدريس ونقل المنهاج الدراسي الخاص بفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي خطة استباقية من أجل توفير الشروط والظروف المناسبة للأرضية الخصبة حول تنزيل التربية الدامجة.

4.آليات تنزيل التربية الدامجة

يعد الإنصاف وتكافؤ الفرص بين المتعلمات والمتعلمين المغاربة من الأسس التي يقوم عليها إرساء المدرسة الجديدة، وهذا يشكل أحد أهم مجالات التدخل في إطار المشاريع المندمجة لتنزيل الرؤية الاستراتيجية، خصوصا ما يتعلق منها بتمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس. لذلك نجد في المشروع المندمج رقم (3) المتعلق بتمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس مجموعة من النتائج ينتظر تحقيقها وهي كالتالي (مديرية المناهج 2017، 03) :

1.توفير المستلزمات الكفيلة بإنصاف الأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة وتحقيق شروط تكافؤ فرصهم في النجاح الدراسي إلى جانب أقرانهم؛

2.وضع مخطط وطني لتفعيل التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة؛

3.تفعيل مخطط التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة.

إنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة، يتطلب إذن توفير كل ما هو ضروري ومشروط وكفيل بتحقيق نجاحهم الدراسي، وذلك في إطار مخطط وطني للتربية الدامجة والعمل على تفعيله.

إن بلوغ هذه النتائج يستدعي وضع تدابير ذات طابع إجرائي تهم بالأساس المنهاج الدراسي وعلاقته بخصوصية هذه الفئة، وتكوين المدرسين والكفايات المهنية الواجب امتلاكها للتعامل المجدي مع هذه الفئة، ثم توفير الأقسام الكافية للدمج المدرسي وكذا نوعية المؤسسات التي تفعل مقتضيات التربية الدامجة،... والتي وردت كما يلي : (مديرية المناهج 2017، 03)

1-تكييف المنهاج الدراسي مع صيرورات التعلم بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة.

2-تكوين مدرسين متمكنين من التربية الدامجة وتقوية مكانة هذه الأخيرة ضمن برامج التكوين المستمر للأطر التربوية.

3-الرفع التدريجي من عدد أقسام الدمج المدرسي CLIS ومن مؤسسات التربية والتكوين التي تفعل التربية الدامجة Inclusion scolaire (بالنسبة لأسلاك التعليم الإلزامي).

4-تطوير مبادرات تكييف الامتحانات وظروف اجتيازها مع حالات الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة.

5-تعزيز الشراكة مع القطاعات الحكومية المكلف بالصحة وبالتضامن والتنمية الاجتماعية وبشؤون الهجرة ومع مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومع المجتمع المدني.

6-الرفع التدريجي من عدد مساعدي الحياة المدرسية مع ضبط وتدقيق مرجع المهنة والكفاءات بالنسبة إليهم.

7-إقامة شراكات مع مؤسسات أكاديمية وطنية وأجنبية من أجل إرساء تكوينات وتطوير البحث التربوي في مجال التربية الخاصة وإعداد معينات ديداكتيكية تتناسب مع مختلف الفئات المعنية بها.

كل هذه الإجراءات والغايات والمرامي، جاءت في إطار تحقيق التربية العادلة بين جميع أطفال المغرب العاديين وأصحاب الوضعيات الخاصة، وهو رهان مشترك بين جميع بنيات ومؤسسات المجتمع، لأن المدرسة تستدعي لذلك الدخول في علاقات شراكة وتعاون بين جميع مكونات المجتمع المغربي، وفي هذا الصدد ترفع شعار المدرسة المواطنة والمنفتحة على المجتمع، بل أبعد من ذلك فيما يتعلق بأهداف المؤسسة التعليمية من أجل التأهيل والتطوير الذي تضطلع به المدرسة كأساس لوظيفتها التربوية التنموية.

هذا التوجه الخاص بالتربية الدامجة، الذي تسعى المدرسة المغربية إلى تحقيقه، يعد تحديا كبيرا من جهة الشخص المعاق نفسه، إذ يتطلب منه الرغبة والإرادة لتخطي الإعاقة، ومواجهة العراقيل الخارجية التي تواجهه، والأمر يجب أن يبدأ على مستوى تصحيح التمثلات المتراكمة حول المدرسة المغربية ودورها في المجتمع، أي أن تكون المدرسة مقنعة في توجهها واستراتيجياته بشكل يسمح للأسر بتجديد الثقة في المدرسة ومخرجاتها الوظيفية. كما أنه يعتبر تحديا بالنسبة للمجتمع كذلك، خاصة ما يتعلق بالتمثلات السلبية المتجذرة على مر التاريخ حول الشخص المعاق، وبهذا رفع كل المعيقات التي تحول دون استفادة فئة المعاقين من تعليم رصين ذي جودة عالية. أما التحدي الثالث فيرتبط بالسياسات التربوية التي عليها أن تكون جادة في تطبيق ما جاء في مقتضيات الدستور المغربي لسنة 2011، ضمنيا أو صراحة، وتنزيل مضامين الاتفاقيات الدولية والوطنية التي صادقت عليها، والتي تندرج جميعها ضمن الحق في التربية والتكوين وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

5.الأبعاد الاجتماعية للتربية الدامجة

إن الهدف الأسمى من دمج ذوي الإعاقة هو جعل جعلهم يشكلون هوية ذاتية في تجاوز تام لإعاقتهم، أي ذوات اجتماعية متحررة من هوية الإعاقة أولا. فالدول تعتمد على فلسفة الدمج بواسطة البرامج والمناهج التكوينية والتأهيلية، و تسعى إلى جعل هذه الفئة أفرادا يعيشون حالة توافق بين الجانب البيولوجي والجانب السيكولوجي. غير أن هذا التوافق لم يؤد بهذه الفئة إلى ذات اجتماعية متفاعلة تبادر وتتخذ القرار من خلال وظائف اجتماعية بكل مسؤولية، وبالتالي هذه الفئة ليست محتاجة بالدرجة الأولى إلى تغيير المجتمع، بل هي في حاجة إلى الاعتراف والقبول. المسألة ليست متعلقة بإجراءات وآليات تنظيرية لأن "صراع المكانة الاجتماعية هو صراع فردي ليس من أجل تغيير المجتمع بل من أجل أن يتقبله هذا المجتمع ويتمكن من تحقيق وجوده اجتماعيا" (Vincent de Gauljc 2009)، فالشخص المعاق محتاج بالدرجة الأولى إلى تغيير الصورة النمطية حوله بالمجتمع لأننا "نتصرف من خلال أسلوب الاستبعاد تجاه هذه الفئة ﴿الإعاقة، الشيخوخة، الجنون...﴾ وذلك بفك رموزها وبتخصيصها بعلامات سلبية" (لوبروتون دافيد 1997، 40).

إن من أبشع المواقف التي يعاني منها الشخص المعاق في المجتمع، تلك التي تنبع من الصورة النمطية حوله، من خلال أسلوب التعامل وطريقة العيش. فالإعاقة "تمثل نقطة تعثر للحداثة والتقدم. هذه المعرفة المطبقة على الشخص هي معرفة ثقافية التي تسمح بتحديد موقعه تجاه الطبيعة والناس والآخرين عبر نظام القيم السائدة في المجتمع، لكن هذا الواقع غير المرغوب فيه جراء الإعاقة يوقظ فينا قلق «الجسد المدمر» الذي يصنع المادة الأولية للعديد من الكوابيس الفردية والتي لا تنجوا منها أية جماعة بشرية، إن بتر الأعضاء والشلل وبطء الحركة عبارة عن صور نموذجية لهذا الكابوس" (لوبروتون دافيد 1997، 40).

و يتجه النموذج المغربي المعتمد من أجل دمج الأطفال في وضعية إعاقة تبعا لمبدأ اليونسكو الذي يدعو إلى دمج كل التلاميذ، بمعزل عن نمط ودرجة خطورة الاضطرابات في أقسام عادية مشتركة. غير أن التجارب الدولية لا تعتمد كلها منحى الدمج الكلي، إذ يتم الاحتفاظ بأقسام أخرى من صنف الأقسام الخاصة تخصص للحالات الحادة. "يلزم مراعاة مبدأ اليونسكو، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتوفرة على المستويات الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والبيداغوجية، من أجل الاستجابة لاحتياجات الأطفال في وضعية إعاقة وذويهم، ووضع عدة مدرسية للدمج الكلي، مع صيغ أخرى للأقسام الدراسية أو بدونها" (وزارة التربية الوطنية 2019، 16).

ويمكن الحديث عن الأبعاد الاجتماعية للتربية الدامجة في جوانب أساسية، منها:

5.1.القضاء على التمثلات السلبية حول الشخص المعاق.

إن التمثلات الاجتماعية هي نظرة للعالم ومنظومة من المعلومات والمعتقدات والعادات والتقاليد والمواقف والأفكار تمنح الأفراد فرصة ليعطوا معنى لسلوكهم ويفهموا الواقع بناء مرجعية ينتمون إليها. إنها إطار للفعل في وضعية تحدد نوع التواصل التفاعل بين الأفراد وانتظاراتهم المضبوطة مسبقا. و "خلال عملية التواصل يلعب التمثل دور المصفاة التأويلية، فالفرد يؤول الوضعية ويفك رموزها ويفهم سلوكات محاوريه وفقا لتمثله للوضعية، وهكذا فإنّه غالبا ما تحدد التصورات والسلوكات وتقود الممارسات الاجتماعية" .(Abric J-C 1999, 13) فالعلاقة بين العالم الخارجي والعالم الداخلي للأفراد والجماعات تفتقد للقطيعة، وليس هناك حقيقة موضوعية بالمعنى المطلق، وإنما هناك متمثلة بمعنى ما يمتلكه الفرد أو المجموعة في النسق المعرفي، فالوضعيات الاجتماعية تتحدد وتصاغ ضمن شكل من المواقف والتعاملات والممارسات، إذ أن التمثل يكون نتاجا لرؤية شاملة نحو المطلب المقصود، ويقوم بإعادة بَنْيَنَة الواقع ويساعد على التداخل والتناسج ضمن المواقف والقيم.

تمثلات سلبية جمة تنتجها التنشئة الاجتماعية حول الإعاقة، بدءا من المدرسة والشارع وبرامج الإعلام، وهي أفكار ومواقف تحكم سلوك الإنسان في علاقته مع فئة المعاقين، وتحكم القرار السياسي حول موضوع الإعاقة والأشخاص المعاقين، وتحول دون انطلاقة صحيحة في التعاطي السليم مع معضلة الإعاقة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع. والأخطر هو الاعتقاد بكون هذه التمثلات، أو الصورة الذهنية حول الأشخاص في وضعية إعاقة، تعد من الصعوبة بما كان من حيث القابلية للنقاش والتفكيك وإعادة الهيكلة، والذي يزيد الأمر تعقدا هو كون الإعلام عاجزا عن تقديم صورة حقيقية متوازنة وقريبة مما في الواقع، في حين يحاول تمجيد مجهودات الدولة التي لازالت في مستوى التنظير فقط مع بعض المحاولات المحتشمة.

و من بين التمثلات المعقدة والمتجذرة، ما نجده في المعتقدات الشعبية التي ترصبت عبر الزمان، أشكال مركبة من مختلف التراكمات، ومن مظاهرها المثيرة للتساؤل البيئة الاجتماعية المؤثر في نفسية المعاق، مثل الأشخاص الذين يتفادون التعامل من الأعور ويتجنبون لقاءه خاصة خلال فترة الصباح. ورغم أن استعمال اليد اليسرى لا يعد إعاقة ولكن الموقف منه يعبر عن ضرب من الإقصاء المعنوي فيقال مثلا، إن الذي يأكل باليد اليسرى فكأنما الشيطان يأكل معه، وبالتالي الأكل معه يعد حراما. الأمر نفسه على مستوى اللاوعي الجمعي في الأحلام، التي تمثل شكلا من أشكال التمثل، "ف العمى في المنام ضلالة في الدين وهو أيضا ميراث كبير من عصبته، والعمى أيضا غنى فمن رأى أنه أعمى استغنى، ومن رأى أنه أعمى فإنه ينسى القرآن وإن رأى أن إنسانا أعماه فإنه يضله، ومن رأى أنه صحيح السمع فهو دليل على فهمه وعلمه وصحته وديانته ويقينه، ومن رأى أنه أصم فإنه فساد في دينه" (النهدي الحبيب

2003، 44). وهي تفسيرات تخلق صورة نمطية سلبية عن صفة الشخص المعاق، تنعكس على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية في الواقع، مما يخلق نوعا من التهميش واستبعاد التعامل مع أصحاب الإعاقة.

ومن التمثلات الأخرى التي تخلقها المعتقدات والتفسيرات المضللة، أنه "من رأى في المنام أنه أعور العين نقص نصف ماله أو نصف دينه أو أصاب إثما كبيرا عظيما، وقد ذهب نصف عمره فليتق الله وليتب إلى الله في النصف الثاني، وقيل إنه ينتظر منفعة من ناحية ويرجو أن ينالها، وقيل إن كان له أخ أو ولد فإنه يموت، وإن رأى إنسانا أعور فإن كان مستورا فهو رجل مؤمن يشهد بالصدق، وإن كان فاسقا فإنه يذهب نصف دينه أو يصيبه هما أو مرضا يشرف منه على الموت، وربما يصاب في نفسه أو إحدى يديه أو إحدى شفتيه أو امرأته أو أخته أو شريكه أو زالت عنه النعمة" (النهدي الحبيب 2003، 85). إنها أفكار تترسخ في مخيال الإنسان وخاصة العادي بدرجة كبيرة، وبناء على هذه الخلفية الجمعية والتي تنبثق من اللاوعي الإنساني ينشأ مفهوم الاستبعاد الإنساني بين الشخص المعاق والشخص العادي، لدرجة أن المخيلة الثقافية للفرد أو الجماعة تقصي وجود ذوي الإعاقة، إذ تعتبرهم مصدرا للأدية وإزالة البركة والخير والنعمة. وبهذا الشكل تتم إعادة بنينة العلاقات والتفاعلات مما يخلق هوة كبيرة بين الأشخاص داخل نفس الجماعة بالرغم من أنه قد يكون هناك رابط الدم أو المصاهرة.

كما أن الاستعمالات اليومية للغة وما تشتمل عليه من بنيات رمزية تشير إلى معاناة الشخص المعاق من العنف الرمزي والمعنوي، والتداخل بين التوظيفات الموجهة للمعاق أو حتى لغيره من الأسوياء، فالكلمة الأكثر استعمالا في حالات التأنيب هي كلمة "مُعَاقْ" التي ينعت بها الراسب في الامتحان فيقال "عَوْقْ"، وعلى الذي لا يطيع أوامر والديه "عاق"، كما توظف كلمات أخرى حسب نوعية الإعاقة فتكوّن قاموسا للاستعمالات المتوارثة مثل "الأطرش" أو "الأعمى" أو "العايب" أو "الْهْبيل" أو "الأبله" أو "المشلول"، ويوصف بهذه الكلمات أيضا الأسوياء مثل، "يا الأعمى" لمن لا يقدر على رؤية شيء بقي يبحث عنه وهو بالقرب منه، أو "معوق في مخه" أو لوصف الفوضى في الطرقات بالقول : "شلت حركة المرور". إنها سلوكات لا تمت بصلة للأخلاق والقيم الإنسانية النبيلة، "فنحن جميعا معرضون لأن نكون من بين المعاقين والأفضل أن ننسى هذا المشكل المغلوط (إعاقة)، وأن نعمل من أجل مزيد من المعرفة والتحكم في سير دواليب المجتمعات الإنسانية" (الجلاصي عثمان 1987، 15).

إنّ معالجة معضلة الإعاقة وما يلحق بها من تمثلات لا يكون فقط بإقرار مقتضيات وقواعد قانونية ملزمة، ولا بمجرد استبدال "التربية الإدماجية" "بالتربية الدامجة" بل هي سيرورة من المواقف والإجراءات الفعالة تتأسس منذ ولادة الطفل لمساعدته على بناء شخصيته بشكل ملائم لنوع إعاقته. ولبلوغ هذا المستوى لا بد من التخلص من التمثلات الاجتماعية السلبية حول الشخص المعاق، لتغيير

الممارسات تجاهه، والقطع نهائيا مع استغلال الاهتمام به في المنابر السياسية وفي الأنشطة الاجتماعية التي تغالط الرأي العام الوطني والدولي وتوهم بوجود عناية خاصة بوضعيته لأن ذلك يقلل من كرامته. لهذا فالقضية تمتد إلى ضرورة تطوير العقليات مما يستدعي المزيد من التعبئة الاجتماعية والوعي العام بخطورة ظاهرة الإعاقة.

فالارتقاء بمستوى الشخص المعاق رهين بتغيير هذه التمثلات، بدأ من تنقيح صور الإعاقة في المنهاج الدراسي والمقررات المدرسية، مع ضرورة مساهمة وسائل الإعلام بمختلف أنواعها في نشر ثقافة التربية على الاختلاف واعتباره جزءا من التنوع المجتمعي، "لأن تغيير السلوك مؤشر لتغيير القيم، فالسوي بالأمس يمكن أن يصبح معوقا اليوم والعكس بالعكس" (الجلاصي عثمان 1987، 15). إضافة إلى ضرورة إدراج مشاريع خاصة بذوي الإعاقة في السياسات العمومية ومعالجة الموضوع وفق منظور حقوقي بعيدا عن الفكر الإحساني والخيري، وذلك من خلال تفعيل الشراكات والاتفاقيات الدولية كما هو وارد في الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية.

5.2.العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم

من دون شك أن الحق في التعليم، بالنسبة لفئة ذوي الإعاقة، يعد من الحقوق الأساسية التي يضمنها الدستور المغربي 2011، وبموجب الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ويكتسي هذا الحق أهمية بالغة ليس فقط لكونه حقا من حقوق الإنسان قائما بذاته، وإنما باعتباره أساسيا في ممارسة سائر الحقوق. غير أن الدراسات والأبحاث التي أنجزتها هيئات استشارية ومنظمات دولية، كما هو وارد سابقا، أثبتت أن هناك فجوة كبيرة بين الالتزام والواقع، بل ستتسع شيئا فشيئا مع مرور الزمن إذا لم تتخذ إجراءات أكثر حسما من حيث تنزيل المقتضيات والقوانين المتفق عليه دوليا. لذلك فإنه في الآونة الأخيرة ومع صدور الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية بالمغرب تم اعتماد إجراءات وآليات ومشاريع، في إطار ما سمي بالتربية الدامجة، تسعى إلى تحقيق التكافؤ والتساوي في حق الاستفادة من التعليم بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص العاديين.

لذلك كان التركيز بالأساس على مجموعة من الآليات المتداخلة، عبر التأكيد على إدراج قضايا تربية وتعليم المعاقين في كل الاستراتيجيات الإنمائية العامة، والبرامج الحكومية والمخططات المتعلقة بها، بشكل يأخذ بعين الاعتبار سبل تحقيق التربية الدامجة. وفي إطار الجانب النسقي لهذه لتربية، وما تتطلبه من مقاربات شاملة ومندمجة، لابد من التصدي وتجاوز كل الصعوبات والمشاكل المتعلقة بالمحيط التي تعرقل استفادة جميع الأطفال من الحق في التعليم على قدم المساواة مع الأطفال العاديين. إن مسألة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة تشمل جميع أسلاك التعليم العام والتعليم الخاص بدءا من

التعليم الأولي ووصولا إلى التعليم الجامعي، وأسلاك التكوين المهني، ومحو الأمية، كما هو وارد في تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يونيو 2019، 19-24). بمعنى أن مسألة الدمج سوف تفي احتياجات جميع الفئات بكل أشكالها وأنواعها داخل المجتمع المغربي، وهو أمر يتماشى مع مفهوم الدمج والمقاربة النسقية الشمولية المعتمدة التي ستعتمدها الوزارة الوصية على القطاع.

إن مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، لا يشمل فقط تمكين ذوي الإعاقة من القدرات والمهارات والإمكانات والكفايات الضرورية لتنمية شخصيتهم، بما فيها اللغوية والمعرفية والتواصلية والقيمية والثقافية...، من أجل التمكن من الاندماج الناجع في الحياة المجتمعية؛ بل يتضمن كذلك، تمكينَهم من القدرات اللازمة للمشاركة الفعالة في المجتمع من خلال ممارسة حرفة أو مهنة أو وظيفة لها وقع إيجابي عليهم وعلى المجتمع، وبهذا المساهمة في تنمية شخصيتهم بشكل يكون له امتداد فعلي لتنمية وتطوير المجتمع. وإن هذا النوع من التعليم الفعال من شأنه أن يجعل من الشخص المعاق مواطن يشعر بالمسؤولية تدفعه لممارسة مواطنته الحقيقية بكل فاعلية، في تجاوز تام لكل أشكال الإقصاء والتهميش الذي كان يعرفه.

إن هذا المرمى النبيل والعريق يحمل في طياته مبدئيا احترام الإنسان لإنسانيته، ويتطلب تحقيقه اعتماد إجراءات وقائية ضد كل أشكال العنف، والمعاملة السيئة، والاستغلال القسري، الذي يمكن أن يمارس في حق ذوي الإعاقة، داخل المؤسسات ومراكز التربية وإعادة التربية، أو خارجها، لذلك على الدولة وضع مخطط وطني للتأهيل المهني للأشخاص في وضعية إعاقة، وإتاحة فرص لإبراز كفاءاتهم، وضمان استفادتهم من التكوين المهني في مهن لها مساحة عريضة في سوق العمل، على غرار غيرهم من المتدربين العاديين. ودون أن ننسى خلق مراكز للمساعدة والتوجيه عبر العمل، من أجل تأهيل هذه الفئة طبيا واجتماعيا، لما لذلك من أهمية في مساعدتهم على الدخول في مشاريع عملية مناسبة لهم.

وفي هذا السياق، تكون الدولة والوزارة الوصية بمعية الشركاء والمتدخلين، أمام تحد كبير من أجل خلق فرص التدريب والتكوين للمعاقين على قدم المساواة مع غيرهم، للتمكن من توظيف كل الإمكانات والمهارات والكفايات التي اكتسبوها في مسارهم، وهذا يتطلب كذلك توفير كل أشكال المساعدة من قبيل خدمات الترجمة، والمعلومات الدقيقة حول مهن التشغيل التي تتلاءم ووضعيتهم الجسدية والصحية والعقلية. كل هذه الإجراءات والآليات وغيرها ستجعلنا نتجاوز المقاربة النفسية في التعاطي مع ظاهرة المعاقين، وبذلك نكون أمام تداخل في مقاربات عدة تسعى جميعها إلى محاولة إحساس الشخص المعاق بالاستقلالية والمواطنة الحقيقية عبر الإدماج السوسيو اقتصادي.

✓ **محاربة الهشاشة الاجتماعية**

تعد الهشاشة من الظواهر الاجتماعية التي تعانيها الدول والمجتمعات، لأنها تعتبر من مؤشرات التأخر ضمن مسلسل التنمية العالمي، و هي ظاهرة تبرز بشكل جلي لدى الطبقات المصنفة في أسفل الهرم الاجتماعي، لذلك كان من الضروري أن تتضمن البرامج والمخططات التنموية في المغرب آليات ومشاريع للرفع من قيمة وفعاليات الفئات الهشة، ومن ضمنها فئات المعاقين. ويعد الفقر أحد المظاهر الأساسية للهشاشة الاجتماعية، وذلك نظرا للافتقار إلى وسائل إنتاج أو دخل فردي مناسب يؤهل الفئات الهشة اجتماعيا إلى الاندماج في المجتمع والمساهمة في مسلسل الانتاج والانماء الاجتماعي. وفي هذا الإطار يندرج تعليم وتأهيل ومحاولة إدماج الأطفال المعاقين بمختلف أنواعهم ضمن الحقوق الإنسانية الأساسية التي تضمنها المرجعيات والتشريعات الوطنية والدولية، للقضاء على الفوارق الاجتماعية ومحابة الفقر والهشاشة الاجتماعية.

فقد توالت الأبحاث والدراسات والمشاريع التنموية بالمغرب وأنجزت تقارير حول تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، وأظهرت النتائج أن التحقيق الفعلي لإدماج هذه الفئات لازال لم يدخل حيز التنفيذ، وهو ما يجعل من المدرسة آلية للمساهمة في استفحال ظاهرة الهشاشة الاجتماعية، لأن "السياسات العمومية التربوية بالمغرب لم تتمكن بعد من أن تشمل كل الأطفال الذين يعانون من صعوبات اجتماعية، ولم تستوعب كل أصناف الهشاشة. وهو ما يجعل هذه السياسات بعيدة عن تحقيق هدف التربية الدامجة، ويُعَرِّض المدرسة إلى أن تتحول هي ذاتها إلى آلة لتضخيم الفوارق" (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2018، 13). لذلك جاءت الرؤية الاستراتيجية بآليات وأساليب جديدة ومشاريع أكثر قابلية للتنزيل من أجل محاولة الاهتمام بفئة المعاقين من خلال تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم باعتباره البوابة الحقيقية التي يمكن عبرها إعادة الاعتبار لذوي الإعاقة عن طريق التكوين والتأهيل الاجتماعي.

لهذا تعد التربية الدامجة رؤية مستقبلية تسعى إلى تأهيل الأطفال المعاقين مهما كانت إعاقتهم، عبر برامج تعليمية حقيقية على قدم المساواة مع الأطفال العاديين، من خلال إكسابهم قدرات ومهارات وإمكانات مهنية تجعلهم قادرين على تحقيق الاستقلالية والكرامة الإنسانية بما يمنحهم صفة المواطنة قولا وممارسة، في تجاوز تام لكل أشكال التهميش والإقصاء الذي طالهم باستمرار. فإكساب فئات المعاقين الكفايات الضرورية من خلال التربية والتعليم والتكوين سيخرجهم من دائرة التصنيف الهش، وسيجعلهم مواطنين فاعلين داخل المجتمع، من خلال امتهان حرفة أو مهنة تحقق لهم الدخل الفردي المناسب للعيش الكريم. وهذه المسؤولية الجسيمة ملقاة على عاتق المدرسة المغربية بالدرجة الأولى

وبشراكة وتعاون مع جميع مؤسسات المجتمع الأخرى، بما فيها الأسرة، والمنظمات، وجمعيات المجتمع المدني، ومؤسسة الإعلام وغيرها، وهي مسؤولية تتطلب تشخيصا وإعدادا وتنفيذا وتقويما مستمرا، والتأكيد هنا على الإيفاء بالالتزامات من أجل التحقيق الفعلي للأهداف الصغرى والكبرى.

ويشكل إدماج الأطفال المعاقين في المدرسة تحديا كبيرا لجميع المتدخلين، لأنه يتطلب إعادة تحديد المنهاج الدراسي وتكييفه حسب الخصوصيات، مع تغير المقررات الدراسية، وتكييف التعليم، وإعادة النظر في أدوار كل فاعل، وتكوينه تبعا لذلك. ويتطلب كذلك تغير العلاقات الموجودة بن المدرسة والمجتمع الذي تخدمه وفقا للمعايير التقنية المعترف بها والمشمولة في جميع الإعلانات المرجعية الدولية في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، لابد أن يحمل نوع التعليم المقرر أبعادا تكوينية رصينة بما يتطلب ذلك من خبرات ومهارات ذاتية تعزز الثقة بالنفس وتشجع على الإبداع والإنتاج، فلا يمكن فصل تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم عن محاربة الهشاشة الاجتماعية، لأن تكافؤ الفرص يحقق المساواة والعدالة الاجتماعية التي من شأنها أن تكون الإطار العام الذي يشمل جميع الأطفال ويوجههم صوب نفس الأهداف لتحقيق نفس مخرجات المدرسة المغربية.

خاتمة

إذا كانت تجربة أقسام الإدماج المدرسي قد احتلت مكانة متميزة على مستوى تسهيل استفادة الأطفال المعاقين من التربية والتعليم بالمدرسة، ومحاولة تأهيلهم للاندماج في الفصول المدرسية العادية، غير أن هذه المحاولة، بتخصيصها أقساما خاصة داخل المدرسة يجتمع فيها عدد من الأطفال من إعاقات مختلفة، جعلتها تتعرض لانتقادات حول مشكل العزل الذي يخضع له الأطفال، وهو عزل يفوت عليهم، من الناحية التربوية، فرصا ثمينة للتفاعل مع مختلف فئات الأقران من جهة، والاستفادة من التعلم المشترك مع الآخرين باعتماد طرق وأساليب مكيفة تستجيب لاحتياجات كل طفل من جهة ثانية. غير أن العمل في قسم دامج يستلزم تأهيلا نظريا ومنهجيا وعمليا حول هذا النوع التربية وإجراءات وسبل وآليات تطبيقها، كما يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات ليس فقط على مستوى الجانب البيداغوجي والتربوي عامة من داخل المدرسة، بل حتى من داخل المجتمع.

فمحاولة إدماج فئة المعاقين بكل أنواعها، يعد خطوة جريئة من طرف وزارة التربية الوطنية المغربية، وهو في نفس الآن تحديا كبيرا، لأنه يدخل في إطار استكمال إصلاح المدرسة المغربية، و الذي انطلق مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين على وجه الخصوص، ومحاولة استدراك ما لم يحقق من خلال مشروع الرؤية الاستراتيجية، عبر تدابير وأساليب وآليات تساعد على تحقيق مرامي عالية الجودة لإنصاف الأطفال المعاقين، لضمان مشاركة الجميع في تطوير وتنمية حقيقية ومقصودة للمجتمع. وهو مطلب

وإن كان مكتملا على مستوى التنظير، فإنه يحتاج إلى جرأة أكبر ليكون واقعا فعليا على مستوى المؤسسات التعليمية، ثم داخل المجتمع ككل، خصوصا بعد صدور القانون الإطار في 2019.

ومن هذا المنطلق، بذلت وتبذل الوزارة الوصية على قطاع التربية والتعليم بالمغرب منذ مدة، فيما يتعلق بمحاولة إدماج المعاقين في التعليم العمومي، مجهودات كبيرة على مستوى التنظير والتنسيق مع مختلف المتدخلين، مع اعتماد جملة من الإجراءات التربوية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفير موارد بشرية ومالية ولوجستيكية، غير أنه في كل محطات الإصلاح تبز إشكالات واختلالات عميقة تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة، واختلف كثير من الباحثين والدارسين حول الأسباب الحقيقة لهذا التعثر، وبالتالي يحق لنا التساؤل حول مصداقية كل الأساليب والإجراءات والمشاريع المبرمجة؟ وهل فعلا هناك إرادة حقيقية للدمج التربوي والسوسيو اقتصادي لفئات المعاقين؟ أم أن الأمر يسير على نهج البرامج الإصلاحية السابقة التي تعرض لها الباحثون والدارسون بالتقييم والنقد وطنيا ودوليا وأبرزوا قصورها وضعف مخرجاتها، وعلى رأسهم تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين؟

ببليوغرافيا

- البرنامج الاستعجالي، ﴿2009-2012﴾، من أجل نفس جديد للاصطلاح، التقرير التركيبي، نونبر 2008، المجال 1: التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية بلوغ سن 15، المشروع 7: إنصاف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

- الجلاصي عثمان، ﴿1987﴾، بعض النماذج الفرنسية في الإدماج المهني، مجلة اندماج، عدد مزدوج، رقم 13/12.

- الصادقي العماري الصديق، ﴿2018﴾،التربية الجمالية بالمدرسة الابتدائية، مجلة كراسات تربوية، العدد3، مطبعة بنلفقيه، الرشيدية، المغرب.

- الصويني حسن، ﴿2014﴾، تربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، مطبعة وراقة سجلماسة، الزيتون، مكناس، المغرب.

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ﴿2015-2030﴾، الرؤية الاستراتيجية، الملحق1، مقتضيات الدستور المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ﴿ يونيو 2019﴾، رأي المجلس في موضوع : تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة نحو تربية دامجة، منصفة وناجحة، رقم 2019/04، المغرب.

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ﴿2018﴾، تقرير حول: مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير بعنوان : احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، المغرب، 2012.

- النهدي الحبيب، ﴿2003﴾،الموت في اللاوعي الجمعي في الأحلام، مجلة كتابات معاصرة، عدد 49، تونس.

- الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ﴿2019﴾، تقرير موضوعاتي في موضوع: تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب، نحو تربية دامجة، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بشراكة مع اليونسف، المغرب.

- جوديث هولنويجر، ﴿2014﴾،تعريف الإعاقة وتصنيف أنواعها، ترجمة: بسمير فيداهيتش، تصحيح: دامير باكير، تنسيق: بولا فردريكا هانت، منشورات منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة ﴿اليونيسف﴾.

- حسين عصام، ﴿2009﴾، التربية الخاصة للأطفال غير العاديين، دار الصحوة للنشر والطبع، القاهرة، مصر، ط1.

- حمداوي جميل، ﴿2014﴾،مجزوءات التكوين في التربية والتعليم، الأقسام المشتركة-التعليم الأولي-الحياة المدرسية-تربية ذوي الحاجيات الخاصة، منشورات أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب.

- عبد الغفار عبد السلام، ﴿1966﴾، ويوسف الشيخ، سيكولوجية الطفل غير العادي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1.

- عبد المجيد عبد الرحيم، وبركات أحمد لطفي، ﴿1979﴾، تربية الطفل المعوق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط2.

- عبد المحسن الفوزان عبد الله، ﴿2001﴾،مشكلات المعوقين وأسرهم، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.

- قانون-إطار17-51، (19 أغسطس 2019)، يتعلق بمنظومة التربية والتكوين، الباب الرابع: الولوج إلى منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وآليات الاستفادة من خدماتها، الجريدة الرسمية، عدد 6805، نصوص عامة، 17 ذو الحجة 1440.

- لوبروتون دافيد، ﴿1997﴾، أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط2.

- مديرية المناهج، ﴿2019﴾، التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، دليل المدرسين، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المغرب.

- مديرية المناهج، ﴿30 يناير 2017﴾، تقديم المشاريع المندمجة لتنزيل الرؤية الاستراتيجية، الإنصاف وتكافؤ الفرص، المشروع المندمج رقم 03، تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس.

- موقع منظمة الصحة العالمية على الأنترنت، العجز والصحة، منشور في يناير 2018، الاطلاع عليه في 21 يوليوز 2020، على الرابط :

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/disability-and-health

- موقع البنك الدولي على الأنترنت، "إدماج ذوي الإعاقة"، آخر تحديث: 4 أبريل 2019، الاطلاع عليه: 21 يوليوز 2020، على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/disability

- موقع اليونسكو على الأنترنت، "التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة"، الاطلاع عليه: 21 يوليوز 2020، على الرابط:

- https://ar.unesco.org/themes/inclusion-in-education/disabilities

- وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ﴿2000﴾،وزارة التربية الوطنية، المجال الرابع، العناية بالأشخاص ذوي الحاجات الخاصة، الفقرة 142.

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ﴿26 يونيو 2019﴾، البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، المملكة المغربية.

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني و منظمة اليونيسيف ومنظمة إعاقة دولية، ﴿2016﴾، تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي للدمج المدرسي للأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب، تقرير مفصل، دجنبر.

– Abric J-C, ﴿1999﴾, psychologie de la communication théories et méthodes, Armand Colin 2 éme Edition, Paris.

– Vincent de Gauljc, ﴿1999 ﴾ Qui et je?, ed Seuil lars.